الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL
A/31/213
S/12201
17 September 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٨٥ من جدول الاعمال المؤقت *
مسألة ناميبيا

مجلس الامن
السنة الحادية والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ وموجهة
من رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالوكالة الى
الامين العام

يشرفني أن أحيل اليكم نصوص البلاغات المشتركة الصادرة بشأن المشاورات التي جرت بين مجلس الامم المتحدة لناميبيا وحكومات كل من بوتسوانا (المرفق الاول) وزامبيا (المرفق الثاني) وأنغولا (المرفق الثالث) .

وأرجو في ضوء المناقشات القادمة التي ستجرى في مجلس الامن وفي الجمعية العامة بشأن مسألة ناميبيا ، تعميم هذه البلاغات المشتركة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٨٥ من جدول الاعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) روبرتو دو ريغو تايغ - دياز
رئيس مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا بالوكالة

* A/31/150 .

المرفـق الاول

البلاغ المشترك الصادر حول المشاورات بين حكومة جمهورية بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في غابورون في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦

بناء على دعوة من حكومة بوتسوانا ، قامت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بزيارة لغابورون استمرت من ٢٨ آب/اغسطس حتى ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

وكانت هذه البعثة مكونة من الأعضاء التالية أسماؤهم :

سعادة السفير دونستان و . كامانا ، الممثل الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ؛

سعادة السفير ثييي د . موغامي ، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة ؛

السيد لزلي روبنسون (غيانا) ؛

السيد ديفيد ويلسون (ليبيريا) ؛

السيد جوناثان ك . أومار (نيجيريا) ؛

السيد فالديمير بافيتشيفيتش (يوغوسلافيا) ؛

السيد نتشيمونيا ج . سيكاولو (زامبيا) ؛

السيد ثيو ـ بن غوريراب (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) .

واستقبل صاحب السعادة السير سيرتسي خاما ، رئيس جمهورية بوتسوانا ، أعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وفي صحبته من المسؤولين في حكومة بوتسوانا ، والتالية أسماؤهم :

الاونورابل أ . م . موغوى ، وزير الخارجية ؛

الاونورابل د . ك . كويلاغوبي ، وزير الاعلام والخدمة العامة ؛

السيد ل . م . مهوتوكواني ، الامين الادارى في مكتب رئيس الجمهورية ؛

السيد م . ك . تيوبوني ، وكيل وزارة الخارجية ؛

السيد أ . و . كفاريبي ، المفوض السامي لبوتسوانا لدى زامبيا ؛

السيد توماس تلو ، موظف بوزارة الخارجية ؛

السيد س . ت . كيتلو جيتسوى ، مساعد وكيل وزارة الخارجية ؛

السيد ل . ج . م . ج ليفوايلا ، كبير الامناء الخاصين لرئيس الجمهورية ؛

السيد د . ريندوه ، موظف بوزارة الخارجية ؛

السيد أ . مهوفو ، موظف بوزارة الخارجية .

وأعربت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا الموفدة الى بوتسوانا عن تقديرها لسياسات حكومة بوتسوانا في دعم قضية الشعب الناميبي في جهوده من اجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة . واكدت حكومة بوتسوانا من جديد اعترافها بمجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية في ناميبيا الى ان تنال استقلالها ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د ا — ٥) المتخذ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ .

وكان غرض بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا من زيارتها لبوتسوانا هو اجراء مشاورات مع حكومة بوتسوانا ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بمضاعفة العمل المشترك بين حكومة بوتسوانا ومجلس الامم المتحدة لناميبيا في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، كلما كان ذلك ممكنا ، بغية تحقيق التنفيذ السريع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي دأبت ، طوال اكثر من عقد من السنين ، على تأكيد الحق غير القابل للتصرف ولا للسقوط بالتقادم لشعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة .

وأكدت حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا من جديد اقتناعهما بأن الانسحاب الفوري للادارة الافريقية الجنوبية غير الشرعية من ناميبيا هو الحل السياسي الوحيد الذي يتيح للشعب الناميبي ان يمارس بحرية وبدون قيود حقه في تقرير المصير والاستقلال في داخل ناميبيا موحدة وفقا للقرار ٢١٤٥ (د — ٢١) الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ .

وان حكومة بوتسوانا ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ليندان بالوجود غير الشرعي في ناميبيا لنظام افريقيا الجنوبية ويدينان الاعتقالات واعمال التخويف التي ترتكب ضد الشعب الناميبي .

وتكرر حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تأييدهما الكامل للشعب الناميبي بقيادة حركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في كفاحه من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة ، ذلك الكفاح الذي اعلنت شرعيته رسميا قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

وقد ادان مجلس الامن في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، استمرار الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا ، وكذلك التطبيق التعسفي وغير الشرعي لقوانين وممارسات قمعية وتمييزية على اساس عنصري . وطالب المجلس ايضا افريقيا الجنوبية بأن تصدر على وجه السرعة اعلانا رسميا بقبولها احكام القرار المتعلق باجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة ومراقبتها وبتعهدها بالامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة ، فضلا عن الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ بشأن ناميبيا .

وتؤكد حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا من جديد البيان المؤرخ في ١٨ آب/اغسطس ١٩٧٦ الذى اعتمده مجلس الامم المتحدة لناميبيا بشأن ما يسمى بمقترحات افريقيا الجنوبية حول مستقبل ناميبيا (A/31/181-S/12185) ، وترفضان البيان الذى احالته حكومة افريقيا الجنوبية الى الامين العام للامم المتحدة (S/12180) عن المركز السياسي لناميبيا في المستقبل ، بوصفه بيانا يفتقر الى الشرعية افتقارا تاما ويحتوى مقترحات معمّاة بألوان من الغموض والالتباس . فالمقترحات الصادرة عن المؤتمر الدستورى المزعوم لا تستوفي أيا من الشروط التي وضعتها الامم المتحدة ، من نحو تلك المتعلقة باجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة. كما أن البيان الذى اعده ما يسمى بالمؤتمر الدستورى الذى اشتركت فيه العناصر القبلية ومؤيدو الفصل العنصرى من انتقتهم الادارة الافريقية الجنوبية غير الشرعية لا ينص على انهاء التشريعات القائمة على الفصل العنصرى ولا على انهاء سياسات المواطن او البانتوستانات . وحقيقة الامر ان المؤتمر الدستورى المزعوم انما هو محاولة لادامة كلتا السياستين بكل ما تنطويان عليه من آثار ضارة بسلامة الشعب الناميبي ووحدته .

وان حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تريان أن على مجلس الامن ، في ضوء عدم امتثال افريقيا الجنوبية لأحكام القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، أن ينظر في التدابير المناسبة الواجب اتخاذها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وترى حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان كفاح شعب ناميبيا في سبيل حق تقرير المصير والاستقلال بقيادة حركة تحريره (سوابو) ، الممثلة الأصيلة للشعب الناميبي ، قد بلغ مرحلة جديدة وحرجة . وفي ضوء التطورات الاخيرة ، ستعمد حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا في الدورة المقبلة للجمعية العامة ، الى دعم كل الجهود الرامية الى تعزيز دورة مجلس الامم المتحدة لناميبيا في النهوض بمسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة الاقليم حتى الاستقلال .

وسوف تحاول حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تشجيع الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الامم المتحدة على تقديم كل مساعدة ممكنة لدعم سوابو ، الممثلة الحقيقية للشعب الناميبي .

واتفقت حكومة بوتسوانا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا على القيام بمزيد من المشاورات حول مشاريع تستهدف زيادة المساعدة المباشرة للشعب الناميبي في جهوده من اجل تحقيق تقرير المصير ، والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة .

وقد شكرت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا حكومة بوتسوانا وشعبها على ما استقبلاها به من حفاوة وكرم ضيافة واعربت عن تقديرها للموقف الحازم والثابت الذى اتخذته حكومة بوتسوانا فيما يتعلق بجهود مجلس الامم المتحدة لناميبيا في دعم تقرير المصير ، والحرية والاستقلال القومي للشعب الناميبي .

المرفق الثاني

البلوغ المشترك الصادر حول المشاورات بين حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، في لوساكا ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦

بناء على دعوة من حكومة جمهورية زامبيا ، قامت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بزيارة للوساكا امتدت من ١ الى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

وكانت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا برئاسة سعادة السفير دونستان و . كامانا ، الممثل الدائم لجمهورية زامبيا لدى الامم المتحدة ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وعضوية السادة التالية اسماؤهم :

سعادة السفير ثيبي د . موفامي ، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة ؛

السيد لزلي روبنسون (غيانا) ؛

السيد ديفيد ويلسون (ليبيريا) ؛

السيد جوناتان ك . أومار (نيجيريا) ؛

السيد فالديمير بافيتشيفيتش (يوغوسلافيا) ؛

السيد نتشيمونيا ج . سيكاولو (زامبيا) ؛

السيد ثيو - بن غواريراب (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) .

وقد استقبل صاحب السعادة كينيث كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا ، أعضاء بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وبهذه المناسبة أكد سعادته من جديد تأييد حكومة جمهورية زامبيا لتحرير شعب ناميبيا وانشاء دولة ناميبيا الموحدة الحرة والمستقلة بقيادة حركة تحريرها ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وقامت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ايضا بزيارة مجاملة بسيادة أ . غ. زولو ، الامين العام لحزب الاستقلال الوطني الموحد ؛ والرايت اونورابل ايلايجا هـ . ك . موندا ، عضو البرلمان ورئيس الوزراء في جمهورية زامبيا ؛ والانورابل ر . سي . كامنغا ، عضو اللجنة المركزية للحزب ورئيس لجنة الشؤون السياسية والدستور والقانونية والخارجية في الحزب .

وأجرت البعثة مشاورات مع كبار المسؤولين في حكومة جمهورية زامبيا وعلى رأسهم السيد ب . م. تفوندا ، السكرتير الدائم في وزارة الخارجية . وتركزت هذه المشاورات على دراسة السبل والوسائل الكفيلة بمضاعفة العمل المشترك بين حكومة زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا في الامم المتحدة ،

وفي غيرها من المحافل الدولية ، كلما امكن ذلك ، بغية تحقيق التنفيذ السريع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي دأبت على التأكيد ، طوال اكثر من عقد من السنين ، على الحق غير القابل للتصرف وغير القابل للسقوط بالتقادم لشعب ناميبيا في تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة .

وتؤكد حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا رسميا من جديد اقتناعهما بأن سحب افريقيا الجنوبية الفورى وغير المشروط لكافة قواتها العسكرية وافراد شرطتها وادارتها من ناميبيا يمثل الحل السياسي الوحيد الذى سيمكن الشعب الناميبي من تحقيق تقرير المصير ، والحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢١٤٥ (د — ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ .

وان حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا لتندد ان رسميا بالوجود غير الشرعي في ناميبيا لنظام الحكم الافريقي الجنوبي وتدينان العنف البوليسي المستمر وأعمال التخويف التي ترتكبها قوات الامن التابعة للادارة غير الشرعية التي تحاول بهذه الوسائل ادامة الاستغلال البشع لشعب ناميبيا عن طريق سياسات الفصل العنصرى والمواطن .

وتشجب حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا نزعة المغامرة العسكرية لدى افريقيا الجنوبية . ذلك ان ما ارتكبته قوات افريقيا الجنوبية من اعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة يشكل انتهاكات خطيرة للسلم والامن الدوليين تحمل اكثر النذر شؤما لمستقبل الجنوب الافريقي . وما هذه الاعمال العدوانية الا علامة على حالة اليأس التي يعانيها نظام بريتوريا العنصرى والاستعمارى .

وتؤيد حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا الأحكام ذات العلاقة من قرارات منظمة الوحدة الافريقية بشأن ناميبيا وتدعمان اتخاذ كافة التدابير الضرورية لتعزيز التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وفقا لقرارات الجمعية العامة ، ولا سيما الأحكام المؤيدة لتقرير المصير والحرية والاستقلال القومي لناميبيا .

وان حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تعترفان رسميا بأن حركة التحرير الوطني لناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، هي الممثل الحقيقي للشعب الناميبي . وتؤيدان جهودها الرامية الى تعبئة الشعب الناميبي في كفاحه من اجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة . وعلاوة على ذلك تؤكدان من جديد رسميا شرعية كفاح الشعب الناميبي بكل الوسائل المتاحة له ضد احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لبلده .

وقد ادان مجلس الامن ، في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ، استمرار الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا وكذلك التطبيق التعسفي وغير الشرعي لقوانين وممارسات قمعية وتمييزية على اساس عنصرى في ناميبيا . وطالب ايضا من افريقيا الجنوبية بأن على

وجه السرعة اعلانا رسميا بقبولها احكام القرار المتعلق باجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الامم المتحدة ومراقبتها وبتعهدها بالامتثال لقرارات ومقررات الامم المتحدة فضلا عن الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ بشأن ناميبيا .

وتؤكد حكومة جمهورية زامبيا وبعثة الامم المتحدة لناميبيا من جديد البيان الصادر في ١٨ آب/اغسطس ١٩٧٦ الذى اعتمده مجلس الامم المتحدة لناميبيا بشأن ما يسمى بمقترحات افريقيا الجنوبية حول مستقبل ناميبيا (A/31/181 - S/12185) وترفضان البيان الذى احالته حكومة افريقيا الجنوبية الى الامين العام للامم المتحدة (S/12180) عن المركز السياسي لناميبيا في المستقبل بوصفه بيانا يفتقر الى الشرعية افتقارا تاما ويحتوى مقترحات معماة بألوان من الغموض واللبس فالمقترحات الصادرة عما يسمى بالمؤتمر الدستورى لا تستوفي ايا من الشروط التي وضعتها الامم المتحدة ، كالشروط المتعلقة باجراء انتخابات حرّة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة . كما ان البيان الذى اعدّه المؤتمر الدستورى المزعوم الذى اشتركت فيه العناصر القبلية ومؤيد و الفصل العنصرى ممن انتقتهم الادارة الافريقية الجنوبية غير الشرعية لا ينص على انهاء التشريعات القائمة على الفصل العنصرى ولا على انهاء سياسات المواطن او البانتوستانات . وحقيقة الامر ان المؤتمر الدستورى المزعوم انما هو محاولة لادامة كلتا السياستين بكل ما تنطويان عليه من آثار ضارة بسلامة الشعب الناميبي ووحدته .

وان حكومة زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تريان ان على مجلس الامن ، في ضوء عدم امتثال افريقيا الجنوبية لأحكام القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ان ينظر في التدابير المناسبة الواجب اتخاذها بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وترى حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان كفاح شعب ناميبيا في سبيل تحقيق المصير والاستقلال بقيادة حركة تحريره ، سوابو ، الممثلة الاصيلة الشعب الناميبي ، قد بلغ مرحلة جديدة وحرجة. وفي ضوء التطورات الاخيرة ، ستعمد حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في دورة الجمعية العامة المقبلة ،الى دعم كل الجهود الرامية الى تعزيز دور مجلس الامم المتحدة لناميبيا في النهوض بمسؤولياته بوصفه السلطة الشرعية القائمة بادارة الاقليم حتى ينال استقلاله .

وسوف تحاول حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تشجيع الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الامم المتحدة على تقديم كل مساعدة ممكنة لدعم ، سوابو ، الممثلة الحقيقية للشعب الناميبي .

وقد اتفقت حكومة جمهورية زامبيا وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا على القيام بمزيد من المشاورات حول مشاريع تستهدف زيادة المساعدة المباشرة للشعب الناميبي في جهوده من اجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحّدة .

وقد شكرت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا حكومة زامبيا ، وشعبها على ما استقبلاها به من حفاوة وكرم ضيافة واعربت عن تقديرها للموقف الحازم والثابت الذى اتخذته حكومة جمهورية زامبيا فيما يتعلق بجهود مجلس الامم المتحدة لناميبيا في دعم الكفاح من اجل تحقيق المصير والحرية والاستقلال القومي للشعب الناميبي بقيادة حركة تحرير منظمة سوابو .

المرفق الثالث

البلاغ المشترك الصادر بشأن المشاورات التي دارت بين
حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا في لواندا بتاريخ ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦

قامت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بزيارة للواندا من ٥ الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ بعد أن اجرت اتصالات مع المسؤولين في حكومة جمهورية انغولا الشعبية .

وكانت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا برئاسة سعادة السفير دونستان و . كمانا الممثل الدائم لجمهورية زامبيا لدى الامم المتحدة ورئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وعضوية السادة التالية اسماؤهم :

السفير ثيبي د . مونجامي ، الممثل الدائم لبوتسوانا لدى الامم المتحدة

السيد لزلي روبنسون (غيانا)

السيد ديفيد ويلسون (ليبيريا)

السيد جوناتان ك . اومار (نيجيريا)

السيد فلاديمير بافيتشفيتش (يوغوسلافيا)

السيد انشيمونيا ج . سيكاولو (زامبيا)

السيد نانغولو ايثيتي (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية)

وكان وفد حكومة جمهورية انغولا الشعبية الذي اشترك في المشاورات مع بعثة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا برئاسة السيد روبرتو السيدا المدير العام لوزارة الشؤون الخارجية وعضوية المسؤولين التاليين في حكومة جمهورية انغولا الشعبية :

السيد باولو جورج ، امين الشؤون الخارجية في رئاسة الجمهورية ، والسيد نجارسيا نيتو ، مدير الشؤون التعاونية والاقتصادية .

وقد استقبل بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا السيد لوتشيولا را ، امين المكتب السياسي للجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير انغولا ، واعضاء دائرة الشؤون الخارجية للحركة الشعبية لتحرير انغولا .

وقد عبّر وفد مجلس الامم المتحدة لناميبيا عن تقديره العظيم لسياسات حكومة جمهورية انغولا الشعبية في تأييد قضية شعبة ناميبيا في جهوده الرامية الى تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة . كما عبّرت حكومة جمهورية انغولا الشعبية عن تقديرها لجهود مجلس الأمم

المتحدة لناميبيا في مساندته بكل الوسائل نضال شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية حتى تحقيق الاستقلال .

وكان هدف بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا اجراء المشاورات مع حكومة جمهورية انغولا الشعبية ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بمضاعفة العمل المشترك بين حكومة جمهورية انغولا الشعبية ومجلس الامم المتحدة لناميبيا في الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، كلما كان ذلك ممكنا ، بغية تحقيق التنفيذ السريع لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي طالما أكدت ، دأبت ، طوال اكثر من عقد من السنين ، على تأكيد الحق غير القابل للتصرف ولا للسقوط بالتقادم لشعب ناميبيا في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال القومي في ناميبيا موحدة .

وتؤكد حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا رسميا من جديد اقتناعهما بأن سحب جنوب افريقيا الفوري وغير المشروط لكافة قواتها العسكرية وافراد شرطتها وادارتها من ناميبيا ، يشكل الحل السياسي الوحيد بالنسبة لناميبيا الذي سيمكن الشعب الناميبي من تحقيق تقرير مصيره واستقلاله وحريته في ناميبيا موحدة وفقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ .

وان حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا لتندد ان رسميا بالوجود غير الشرعي في ناميبيا لنظام الحكم الافريقي الجنوبي وتدينان العنف البوليسي المستمر واعمال التخوين التي ترتكبها قوات الامن التابعة للادارة غير الشرعية التي تحاول بهذه الوسائل ادامة الاستغلال البشع لشعب ناميبيا عن طريق سياسات الفصل العنصري والمواطن .

وتندد حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا رسميا نزعة المغامرة العسكرية لدى جنوب افريقيا . ذلك أن ما ارتكبته قوات جنوب افريقيا من اعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة يشكل انتهاكات خطيرة للسلم والامن الدوليين مع اوخم العواقب بالنسبة لمستقبل الجنوب الافريقي . وما هذه الاعمال العدوانية الا علامة على حالة اليأس التي يعانيها نظام بريتوريا العنصري الاستعماري .

ان حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تؤيدان الاحكام ذات العلاقة من قرارات منظمة الوحدة الافريقية بشأن ناميبيا وتدعمان اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتعزيز التعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ولاسيما الاحكام المؤيدة لتقرير المصير والحرية والاستقلال القومي لناميبيا .

ان حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تعترفان رسميا بأن حركة تحرير ناميبيا ، سوابو ، هي الممثل الاصيل للشعب الناميبي وتؤيدان جهودها لتعبئة الشعب الناميبي في نضاله الوطني لتحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال في ناميبيا موحدة . كما انهما تؤكدان من جديد رسميا شرعية كفاح الشعب الناميبي بكافة الوسائل المتاحة له ضد احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي لبلده .

وتؤكد حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا من جديد البيان الصادر في ١٨ اب/اغسطس ١٩٧٦ الذى أقره مجلس الامم المتحدة لناميبيا بشأن ما يسمى بمقترحات افريقيا الجنوبية حول مستقبل ناميبيا (A/31/181-S/12185) وترفضان البيان الذى احالته حكومة افريقيا الجنوبية الى الامين العام للامم المتحدة (S/12180) عن المركز السياسي لناميبيا في المستقبل بوصفه بيانا يفتقر الى الشرعية افتقارا تاما ويشتمل على مقترحات مليئة بالغموض واللبس .

ان البيان الذى أعده المؤتمر الدستورى المزعوم الذى اشتركت فيه العناصر القبلية ومؤيدو الفصل العنصرى ممن انتقتهم الادارة الافريقية الجنوبية غير الشرعية لا ينص على انهاء التشريعات القائمة على الفصل العنصرى ولا على انهاء سياسات المواطن او البانتوستانات . وحقيقة الامر أن ما يدعى بالمؤتمر الدستورى انما هو محاولة لادامة كلتا السياستين بكل ما تنطويان عليه من آثار ضارة بسلامة ووحدة الشعب الناميبي .

ان حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تريان ان على مجلس الامن ، في ضوء عدم امتثال افريقيا الجنوبية لاحكام القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، ان ينظر في التدابير المناسبة الواجب اتخاذها بموجب ميثاق الامم المتحدة.

وترى حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ان كفاح شعب ناميبيا من اجل تقرير مصيره واستقلاله بزعامة حركة تحريره أى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الاصيل للشعب الناميبي ، قد بلغ مرحلة جديدة وحاسمة . وعلى ضوء التطورات الاخيرة ستعتمد حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، في دورة الجمعية العامة المقبلة الى دعم كافة الجهود الرامية الى تعزيز دور مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وستحاول حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا تشجيع الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الامم المتحدة على تقديم كل مساعدة ممكنة لدعم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الاصيل لشعب ناميبيا .

وقد اتفقت حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا على اجراء المزيد من المشاورات بشأن مشاريع تستهدف زيادة المساعدة المباشرة للشعب الناميبي في جهوده لتحقيق تقرير مصيره وحريته واستقلاله القومي في ناميبيا موحدة .

وقد شكرت بعثة مجلس الامم المتحدة لناميبيا حكومة انغولا وشعبها على ما استقبلاها به من حفاوة وكرم ضيافة ، وعبّرت عن تقديرها للموقف الثابت الحازم الذى التزمته حكومة جمهورية انغولا الشعبية فيما يتعلق بجهود مجلس الامم المتحدة لناميبيا في دعم الكفاح من اجل تقرير المصير والحرية والاستقلال القومي للشعب الناميبي تحت زعامة حركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

— — — — —